الفصل السادس

الفوائد العملية للقياس العقلي

الواقع أن حركة القياس العقلي اتسعت اتساعًا هائلاً وذلك نظراً للضرورات العملية فئ المجتمع الحديث ، ويتميز عصرنا الحالي الذي نعيش فيه بأنه عصر تنظيم علمي دقيق ليس فيه مجال لآراء تلقى وفقا لهوى ، أو أعمال تعمل دون وزن لكل كبير وصغير في هذه الأعمال ، وطبيعة المجتمع الحالي تسلتزم نوعاً من التخصص في كل عمل من الأعمال ، واختبار أصلح شخص للقيام بالعمل المعين وهكذا زاد العبء على القياس العقلي ، وكان لزاماً على علماء النفس أن يضعوا من الاختبارات ما يقابل الحاجة العملية . وأصبح في ميسورنا الآن أن نكشف عن صلاحية إنسان معين لمهنة معينة ، أو لمجموعة معينة من المهن ، وبالتالي يمكننا ، بفضل مجموعة طيبة من الاختبارات أن نكشف عن الصلاحية المهنية لفرد معين ، وإذن فقيمة الاختبارات النفسية مزدوجة ، تشخيصية إذ أنها تفيد في كشف القدرات الكامنة لدى شخص معين ، وعملية إذ أنها تفيد في توجيه هذا الشخص نحو ذلك العمل أو غيره.

ويهدف هذا الفصل إلى مناقشة بعض التطبيقات العملية للقياس العقلي ففي مرحلة التعليم الأولى تود السلطات التعليمية فصل الأسوياء من الأطفال عن أولئك الذين يعانون من نقص في قدرتهم العقلية ، كما تصطدم السلطات التعليمية المدرسية بمشكلة تصنيف التلاميذ أو تقسيمهم على فصول ، كما تقابل أحياناً بعض مشاكل الجناح وسوء التوافق ، وهذا الفصل يهدف إلى مناقشة هذه المشكلات جميعاً وغيرها من ناحية ارتباطها المباشر مع القياس العقلي.

Openkan.com

الضعف العقلي أو نقص القدرة على التعلم

عادة ما نصنف الناس في حياتنا اليومية إلى سويين أو عاديين ، وممتازين أو موهوبين ، وضعاف العقول ، والواقع أن أساس هذا التقسيم لا بأس به إذ أننا هنا نصنفهم على أساس تكيفهم مع العالم الخارجي ، فالسويون من الناس يتكيفون مع العالم الخارجي بطريقة صحية سليمة ، ويتيح لهم تكوينهم العقلي أن يسلكوا سلوكاً مستقلاً في موقف اجتماعي معين بشكل معقول فعال محترم أما الممتازون فإنهم رغماً عن صحة تكيفهم مع المجتمع الخارجي إلا أنهم يحاولون إجراء بعض التغيير فيه إلى ما يعتقدون أنه أحكم وأصح. وأولئك هم المسئولون عن الحضارة وتقدم الجنس البشرى. أما ضعاف العقول فأولئك كفئة من المجتمع تحتاج منه إلى توجيه خاص ورعاية معينة نظراً لعجزها عن التوافق معه.

وقد سبق أن ذكرنا أن نشوء البحث في مشكلة الذكاء والقياس العقلي كان نتيجة لحاجة عملية هي فصل الأطفال ضعاف القدرة على التعلم مع الأسوياء منهم. والواقع أن أبحاث بينيه وسيمون وسيجان كان المقصود بها تشخيص حالات الضعف العقلي ، لأن مثل هؤلاء الأفراد يحتاجون من المجتمع إلى عناية خاصة وإشراف خاص وتوجيه معين ، وإلى أنواع من التربية والتدريب تختلف عن تلك التي تمنح إلى الأسوياء من الناس. ولا يرجع اهتمام المجتمع بضعاف العقول إلى المظهر الإنساني الذي يملى على المجتمع العناية بهؤلاء الأفراد فحسب، إنما كذلك إلى ضرورة حماية نفسه من ضررهم ، نظراً لأن بعض طبقات الضعف العقلي تنعدم لديها القدرة على التمييز بين التقاليد الاجتماعية وغيرها ، والتمييز بين الصالح والطالح ، مما قد يسبب أضراراً يستطيع المجتمع تجنبها إذا وجه لهؤلاء الأفراد العناية اللازمة.

openkan.com

إن أهم ما يميز ضعاف العقول هو سوء قدرتهم على التوافق الاجتماعي السليم ، ولذلك فهم يحتاجون إلى درجة ما من الإشراف الخارجي أو المساعدة الخارجية التي تجعلهم يحافظون على حياتهم في مستوى إن لم يصل إلى مستوى الإنسان العادي إلا أنه يحاكيه ويشابهه ، بفضل تلك المساعدة الخارجية.

وبما أن الاتجاه السائد لدى السلطات التعليمية في الجمهورية العربية المتحدة هو العمل الجدي المثمر نحو تعميم التعليم ، والعمل في مدة لا تتجاوز العشر سنوات ، حتى نضمن لكل طفل من أطفال الجمهورية حداً أدنى من التعليم والتثقيف لا يقل عن ست سنوات وقد يمتد إلى ثمان أو عشر في القريب العاجل فلا بد أن تواجه السلطات التعليمية المحلية في المناطق التعليمية وأقسامها مشكلة فصل ضعاف العقول عن غيرهم من السويين من الأطفال ، وبذلك نحقق غرضين: أولهما تحقيق التجانس بين أطفال المرحلة الأولى ، وثانيهما إنشاء المؤسسات الخاصة التي تقوم على رعاية هؤلاء الأطفال بطريقة تتفق مع إمكانياتهم المحدودة.

ومشكلة الضعف العقلي تمثل لنا كأخصائيين تربويين مشكلة تعليمية وذلك لأن ضعيف العقل تكون قدرته على التعليم ضعيفة إلى الحد الذي لا يفيد معه النظام التعليمي المعتاد الذي يتبع مع الأطفال السويين . وأهمية مشكلة ضعاف العقول من وجهة نظر علم النفس التعليمي تكمن في ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشخيص ضعاف العقول في وقت مبكر ، حتى يتيسر عزلهم في فترة مبكرة من المرحلة الأولى من التعليم ، كي نوفر على الدولة مالاً وجهداً وحتى نضمن لهذه الفئة من المجتمع قسطاً من التربية يتفق مع ما جبلوا عليه من نقص في القدرة العقلية العامة لا دخل لهم فيه.

طبقات الضعف العقلي:

يمكننا أن نميز في ضعاف العقول بين ثلاث طبقات هي العته ، وهذه هي أقل الطبقات حظًا في الذكاء ، يعلوها مباشرة البله ، ويتلوهم المورون أو الضعف العقلي ، ويمكن أن نستدل من الجدول التالي على متوسط نسب ذكاء كل طبقة ومقدارها بالنسبة لمجموع السكان:

المعاتيه	ونسبة ذكائهم 25 فأقل	وتكون نسبتهم في المجتمع	0.1
البله	45 – 25		0.6
ضعاف العقول (المورون)	65 – 45		3.1

ولكن ينبغي أن نشير إلى أننا لا يمكن أن نخط فواصل دقيقة بين كل طبقة وأخرى. والواقع أن ضعاف العقول يمثلون سلسلة متصلة من أقصى درجات الضعف العقلي إلى أقلها ولذلك كان من الصعب القطع بفواصل معينة دقيقة بين كل طبقة وأخرى ، وطالما أننا نضع هذه الحقيقة نصب أعيننا فنستطيع أن نقبل التقسيم الاختياري الصناعي البحت الذي يقسم ضعاف العقول إلى ثلاث طبقات ، والمحك الذي سنعتمد عليه في عملية التقسيم هو نفس المحك الذي اتخذناه أساساً للتفرقة بين الأفراد السويين ، والأفراد الشواذ ، وأعني به مدى التكيف الاجتماعي.

والعته *idiocy* هو أقصى حالات الضعف العقلي ، والضعف العقلي في هذه الحالة يكون شديداً إلى درجة كبيرة بحيث إن المعتوه لا يستطيع أن يدرك الأمور الخارجية إدراكاً واضحاً ، ولا أن يعصم نفسه من الخطر الذي يهدد حياته ، وكثير من المعاتيه تعوزهم القدرة على المحافظة على الذات ، ويمكنهم أن يفهموا اللغة البسيطة ، ويمكنهم أن يتكلموا بعض الكلمات ذات مقطع واحد ، ولا يستطيعون أداء أي عمل إطلاقاً ، بل إنهم في حاجة إلى من يلبسهم ويغسلهم ويعتني بهم مثلهم في ذلك مثل الأطفال الصغار ، ونسبة ذكاء المعتوه هي حوالي 25 فأقل.

obeikan.com

البلـه *embecility* هـو المرحلـة الوسـطى مـن الضـعف العقلـي ، والبلـهاء يتميـزون عـن المعاتيـه في أنـه يمكـن تعليمهم فهـم كـثير مـن الأخطـار الماديـة وطـرق المحافظـة علـى أنفسـهم منهـا ، بيـد أنهـم لا يرتفعـون إلى طبقـة ضـعاف العقـول (المورون) ، لأنهم وإن كـانوا قـابلين لـتعلم إجـراء بعض الأعمـال البسيطة المعتـادة تحت الإشراف والمراقبة ، إلا أنهم عادة غير قادرين على كسب حياتهم ولا المساهمة الماديـة في كسـب عيشـهم ، وهـم يحتـاجون إلى مـن يعنـى بهـم في غسـلهم ولبسـهم والعناية بأنفسهم ، ولا يمكن تعليمهم قراءة إلا كلمات ذات مقطع واحد. وتهجى أكثر من كلمات ذات حرفين أو ثلاث ، أو تعليمهم أكثر من جمع وطرح الوحدات الصـغيرة مـن 1 إلى 10، ويمكـن أن يقـال بوجـه عـام أن نسـبة ذكـائهم تقـع بين 45 – 65.

أما أخف مراحل الضعف العقلي فهو ما يسمى بالكال الذهني أو المورونية *feeble mindedress or moronity* وهذه المرحلة تكون حلقة الاتصال بين البله والأغبياء جداً *dull*، وهم يمتازون عن البله في أنه يمكن تعليمهم بعض الأعمال التي قد تجر عليهم ربحاً أو أجراً يكفى لعيشهم، وهم يقلون عن الأغبياء جداً في أنهم لا يستطيعون تكييف أنفسهم لمواقف جديدة خارجة عن نطاق خبراتهم السابقة وينقصهم بعض نواحي النضج العقلي مثل القدرة على بعد النظر وعمل بعض الخطط لمستقبلهم ، وعدم القدرة على تحقيق أي خطة تجعل لهم وجوداً مستقلاً بعيداً عن المراقبة ، أو الإشراف الخارجي ورغماً عن قدرتهم على كسب قوتهم فإنهم لا يستطيعون الإشراف على صرف ما يكسبون في سبيل إشباع حاجاتهم ، وأحياناً يفقدون القدرة على التمييز بينا لخطأ والصواب ،كما أنهم ضعاف القدرة على تحمل المسئولية ، وتحمل الواجب الاجتماعي ، وتقوى لديهم الدوافع غير الاجتماعية بحيث يصبحون خطراً يهدد المجتمع .

أما من حيث القدرة التعليمية لهذه الطبقة فهي تختلف اختلافًا واسعاً وهى قطعاً أقل من الشخص المعتاد ، ولكن أعلى من تلك التي توجد عند البله وكثير منهم يمكن تعليمهم المبادئ الأولى للقراءة والكتابة ، والعمليات الحسابية البسيطة وبعض المعلومات المدرسية العامة ، وقليل منهم من يستطيع أن يستفيد من التعليم العام ، أما من حيث نسبة الذكاء فهي تختلف من فرد لآخر ، ولكن نستطيع أن نقول: إن أغلب أفراد هذه الطبقة تكون نسبة ذكائه بين 45 – 65 ولكن يوجد بعض الشواذ لهذه القاعدة.

تقسيم التلاميذ:

من أهم المشكلات التي يقابلها ناظر المدرسة في مستهل كل عام توزيع الطلاب على الفصول ، وهو غالباً ما يتجه نحو أسلوب عشوائي في تحقيق هذا التوزيع كمجموع الدرجات أو السن ، أو توزيع الطلاب المعيدين على أكبر عدد من الفصول أو تركيزهم في فصل واحد ، أو أي من الحلول الأخرى التي قد يلتجئ إليه التحقيق التوازن العددي بين الفصول.

والأساس الذي تبنى عليه فكرة توزيع الطلاب هو تحقيق التجانس بين أفراد المجموعة في الفصل الواحد ، ويقصد بالتجانس ، تحقيق أكبر قسط ممكن من التفاوت في قدرة الطلاب على التحصيل ، بحيث لا يكون الفرق بين أقدر الطلاب وأقلهم كبيراً حتى يتيسر التحصيل المنتظم للجميع ، ويتيسر التجانس بالنسبة للمدرس وممارسة نواحي النشاط المختلفة.

بيد أن أساس التجانس لا يخلو من اعتراضات يثيرها البعض ، فمثلاً يعترض بعض التربويين على ذلك بأننا إذا سلمنا بمبدأ التجانس في القدرة بين تلاميذ الفصل الواحد ، فمعنى ذلك أننا نخلق نظاماً طبقياً من نوع معين فئ

المدرسة ، يحتل فيه الأفراد المتازون في قدرتهم على التعلم منزلة الطبقات العليا ويحتل فيه الآخرون منزلة أقل ، بيد أن مثل هذا القول لا يستقيم نظراً هذه التفرقة قائمة فعلاً، ولن نستطيع تغييرها ، فالطالب صاحب الامتياز في القدرة على التعلم ، الذكاء ، يظل كذلك طالما أن الشروط المدرسية تساعد على ممارسة مواهبه والطالب المتوسط يظل كذلك ، بل إن إتاحة الفرصة لتجانس المجموعة ، يحقق ولا شك عوامل تساعد على حسن تعلم المجموعة واطراد تقدمها في اتجاهات معينة ويزيل كثيراً من أسباب مشكلات الطلاب التي ترجع في أساسها إلى تفاوت أفراد الفصل الواحد في قدرتهم العامة.

ويجب أن نشير إلى أن مشكلة تقسيم التلاميذ ترتبط ارتباطًا وثيقاً بتعميم التعليم ، فالدولة قد حددت سنا لدخول المدرسة الابتدائية ، وهى تحدد فترة زمنية لا تتجاوز العامين كمستوى للقبول بالمرحلة الإعدادية ، وكذلك في المرحلة الثانوية الأمر الذي يترتب عليه أن ثمة تجانساً في الأعمار الزمنية للتلاميذ في كل مرحلة تعليمية وفى كل صف، على وجه التقريب.

يضاف إلى ذلك ، أن الدخول إلى المدرسة الإعدادية يتم بامتحان مسابقة وهذا الامتحان في جزء كبير منه تحصيلي ، أي يتعلق بمعارف ومعلومات وغالباً ما تحدد المدرسة الإعدادية أقل مجموع تأخذ به طلابها ، وهكذا يتحقق نوع من التجانس في المستوى التحصيلي بالنسبة لأفراد الصف الواحد ، ومع ذلك فالمشكلة لا زالت قائمة.

ولا شك أن تطبيق الاختبارات العقلية في النصف الثاني من المرحلة الابتدائية يفيد في تحديد منسوب الذكاء عند تلاميذ هذه المرحلة ، كما أننا نستطيع الاطمئنان تماماً لنتائج الاختبارات الجمعية في الصفين الخامس

والسادس ويمكننا توزيع التلاميذ في هذه الصفوف بناء على نتائج الاختبارات العقلية.

ويمكن أن يتبع نفس المبدأ العام في المرحلة الإعدادية ، على شرط أن تتنوع الاختبارات التي نتخذها وسيلة في استخراج نسب الذكاء أو المعايير الأخرى، وذلك لأن المرحلة الإعدادية هي مرحلة ظهور القدرات الطائفية عند الطلاب، ولذلك يحسن أن نتجه نحو العناية بالكشف عن هذه القدرات في الصف الأخير من هذه المرحلة حتى نحقق نوعا من التوجيه التعليمي لطلاب هذه المرحلة كما أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق.

أما في مرحلة التعليم الثانوي ، فالأساس يجب أن يختلف ، طالما أن هذا التعليم بوضعه الراهن ، يهدف إلى إلحاق الطلاب بالجامعة ، وبذلك يجب أن يكون أساس توزيع الطلاب على ضوء ما تشير به اختبارات القدرات الطائفية، التي تسهم في أنواع معينة من التعليم المهني التي تعد له الجامعات.

وهكذا ، يتبين لنا أن مشكلة تصنيف التلاميذ تختلف في فحواها من مرحلة تعليمية لأخرى ، فهي في المرحلة الأولى ، تتعلق أساساً بتوزيع الطلاب وفقاً لقدراتهم العامة ، أي قدراتهم على التعلم ، وهى في المرحلة الثانوية ، التي تشمل الإعدادي والثانوي ، تتعلق بتحقيق التجانس في الفصول بناء على نوع من القدرة الطائفية أو مجموعة منها.

الانتقاء والتوزيع:

أشرنا في أكثر من موضع في هذا المؤلف إلى أن حضارة الشعوب تقاس بمدى استغلالها للثروات البشرية الموجودة فيها ، وحسن توزيع هؤلاء الأفراد على المهن التي يصلحون لها ، وقد استعانت الأمم المتحضرة بكشوف علم النفس عامة

وكشوف القياس العقلي على وجه الخصوص ، في مختلف نواحي التوجيه في النشاط البشرى.

ولعل أول مجال تبنى تطبيق الاختبارات العقلية على مجال واسع هو المحيط العسكري ، وقد زكى هذا الاتجاه أن الخدمة العسكرية، أصبحت في جميع أنحاء العالم إجبارية ، بمعنى أن القاعدة أصبحت الآن أن الشباب بغض النظر عن مركزه الاجتماعي ، يجب أن يعد لأداء ضريبة الدم ، إذا دعى لأداء هذا النوع من الواجب الوطني.

إلا أننا لا نود أن نعالج مدى مساهمة علم النفس في الخدمة العسكرية ولكن نود أن نشير هنا إشارة سريعة إلى تاريخ وطرق استعمال القياس العقلي في الخدمة العسكرية.

كان أول من تنبه إلى فائدة استعمال الاختبارات العقلية بين المجندين هي الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ وضعت برنامجاً معيناً من مجموعة من الاختبارات يخضع له كل متقدم للخدمة العسكرية ، وكان ذلك في الحرب العالمية الأولى ، وكان أول اختبار استعمل على مدى واسع هو اختبار ألفا بيتا *Alfa Beta tests* لقياس القدرة العقلية العامة لمجندين ويحتوى اختبار ألفا مثلاً على ثمانية أنواع من الاختبارات: الاتجاه، المسائل الحسابية، الأحكام العملية ، المترادفات المتضادات، الجمل غير المرتبة ، تكملة سلاسل الأعداد ، المعلومات العامة . وقد ثبتت فكرة فائدة هذا النوع من الاختبارات في استبعاد ذوى القدرات المحدودة أوا لضعيفة من الأعمال الهامة في الجيوش.

إلا أن الألمان نقلوا عنهم هذه الفكرة وعمموها في جيوشهم ، وعينت هيئات سيكولوجية خاصة مهمتها الفحص السيكولوجي لكل مجند جديد ، وكان غرضها

الأول هو إتاحة الفرص لمن لديه استعداد كي يكون (من ضباط أركان حرب الجيش الألماني) لتلقى ما يؤهله لذلك.

أما في بريطانيا فقد اتجهت البحوث نحو تطبيق القياس العقلي لأغراض عملية ومهنية، كاستبعاد غير اللائقين عقلياً من العمل في الجيوش، وتوجيه المجندين نحو الأعمال التي يصلحون لها. وقد طبقت الاختبارات العقلية في الجيش والبحرية والطيران، وقد نجحت هذه العملية نجاحاً كبيراً في حفظ الكثير من الأرواح من الضياع، عن طريق التوجيه السديد للأفراد نحو الخدمات التي يستطيعون أداءها بيسر وسهولة، نظراً لأن لديهم من الاستعداد ما يؤهلهم لهذه الأعمال كما ساهمت هذه الدراسة العملية في توفير الإنتاج إلى أقصى حد ممكن الأمر الذي لا يضمن نجاح حربي أو اقتصادي دونه.

والواقع أنه إذ كانت الصلاحية الجسمية شرطاً أساسياً للقبول في الخدمة العسكرية، فإن الصلاحية النفسية ألزم وأكثر ضرورة، لأننا لا نجهل أن ثمة عوامل عدم صلاحية طبية لا تمنع الإنسان من المشاركة في المجهودات الحربية، بأدق معنى ممكن، أما الصلاحية النفسية، وخاصة في مجال القدرات العقلية، فإنها على مدى كبير من الأهمية نظراً لأننا نجد في كل سلاح من أسلحة الجيش من المعدات والآلات ما يستلزم استعماله قدرات معينة، ومستوى معيناً من القدرة العامة، ولذلك كان تطبيق الاختبارات العقلية في الجيوش الحديثة أمراً لا بد منه، وقد ثبتت صلاحيته وفائدته في الدول المتقدمة، ناهيك بالفوائد العملية التي جنيت منه والتي أشار إليها المؤلف في أكثر من موضع.

أما في ج. ع. م. فقد تبنت السلطات العسكرية تطبيق الخدمة السيكولوجية منذ عام 1953، وأصبح القياس العقلي يطبق في مراكز التجنيد، وفى معسكرات

الانتقاء ، وفى توزيع المجندين على الخدمات العسكرية المختلفة ، ولم يقتصر ذلك على مستوى المجندين فحسب ، بل كذلك على مدارس الجيش التي تعد ضباط الصف، وعلى الكليات العسكرية ، وأصبح في ج ، ع ، م الآن وعى سيكولوجي قوى ينتشر في مختلف النواحي على حد سواء.

ويكفى أن نشير إلى مقال نشره كبير معلمي الكلية الحربية في صحيفة الكلية في مارس سنة 1955 وقد جاء في هذا المقال ما نصه:

(انتقاء الطالب الأصلح للكلية الحربية في عهدنا الجديد ، عملية بنيت على أسس وقواعد علمية ، وأن تطبيقها يستغرق وقتاً طويلاً وجهداً من طالب الالتحاق وإدارة الكلية.

وكما أن توافر شروط الالتحاق بالكلية الحربية المنصوص عنها في لائحتها الداخلية ، ونجاحه في اختبار اللياقة الطبية ليست كافية لقبوله طالباً بها دون استعداده علمياً وثقافياً ونفسانياً ورياضياً).

الصفات الواجب توافرها في الطالب:

إن قواعد انتقاء الطالب للكلية الحربية بنيت على الصفات الواجب توافرها في طالب الكلية الحربية ، وهى صفات لا تتوفر في جملتها في كل طالب ، فقوة الشخصية ، والذكاء العام ، وتحمل المسئولية والقدرة على المبادأة في العمل (أي البت في الأمور وتصريفها على أحسن وجه في أنسب وقت) ، والقدرة على التحمل الجسماني ، والقدرة العقلية والمرونة العقلية في الانتقاء.

ورغبة في إتمام هذه العملية على أسس علمية صحية تقوم الهيئة الفنية للخدمة السيكولوجية العسكرية بعمل "مسح" سيكولوجي للطلبة المتقدمين للكلية الحربية **يهدف إلى ما يأتي :**

1. قياس تماسك شخصية الفرد وبعده عن الإصابة بأي مرض نفسي أو اضطرابات نفسية.
2. الكشف عن الصفات النفسية السائدة للطلبة ومقارنتها بتقديرات الكلية.
3. وضع رسم تخطيطي نفسي لكل طالب لتحديد مستويات الصفات النفسية المختلفة على درجات معيارية ، مع تحديد مستواه في كل صفة بالنسبة لزملائه بمعنى أن المقارنة تكون بين أفراد المجموعة نفسها.

وتشمل الاختبارات بيان الصفات الآتية:

(أ)	الذكاء العام	(ب)	القدرة على التفكير
(جـ)	القدرة العددية	(ء)	القدرة على الإدراك المكاني
(هـ)	القدرة الميكانيكية	(و)	الميل للنشاط
(ز)	الميل للعمل الذي يحتاج مجهود عضلي	(ح)	الميل للجرأة وعدم التردد
(ط)	الميل للسيطرة والزعامة	(ى)	الميل للمبادأة وتحمل المسئولية....الخ

وبعد هذه الاختبارات يمكن وضع التقدير العام لكل طالب بالنسبة لجملة الطلبة المتقدمين ، وهنا فقط يمكن التفرقة بين طالب وآخر على أساس علمي صحيح.

أما في المحيط المدني ، فقد تبنت الدولة في سلطاتها الإدارية تطبيق الاختبارات النفسية في مختلف الوظائف ، وخير مثال لذلك ديوان الموظفين الذي خصص قسماً كبيراً منه هو ما يسمى (بالإدارة العامة للانتقاء والتمرين) لاختبار مدى صلاحية الموظف للعمل المرشح له، وقد استعان الديوان في ذلك بكثير من الأخصائيين النفسيين لوضع الاختبارات اللازمة لقياس الصفات المطلوبة في الوظائف المختلفة.

أما في الميدان الصناعي ، فإن الغرض من تطبيق الاختبارات العقلية هو حفظ الكفاية الإنتاجية للعمال في مستوى معين ، ولذلك أنشئت في مصر إدارة الكفاية الإنتاجية ، التي تخصصت في وضع الاختبارات السيكولوجية لقياس استعدادات الأفراد للمهن المختلفة ، قبل أن يبدأوا تمرينهم في هذه الحرف.

أما في مجال التربية ، فقد أخذ بمبدأ تطبيق الاختبارات السيكولوجية منذ مدة ليست بقصيرة ، بيد أن ذلك كان قاصراً على المدارس النموذجية التي تتبع كلية التربية ، وقد شرعت السلطات التعليمية الآن في رسم خطة لتطبيق الاختبارات العقلية على المدارس الفنية ، وبدأت فعلاً في دراسة تمهيدية لذلك عام 1956.

ومما لا شك فيه أن الوعي ، الآن في الجمهورية ، بضرورة تطبيق الاختبارات لتحقيق المزاوجة بين الفرد والعمل ، يبشر بنتائج طيبة ، في نواحي الإنتاج المختلفة.

بيد أن هذا لا يحول بيننا والاعتراف بأن الحركة العلمية في العلوم السلوكية في مصر لا زالت في حاجة إلى رعاية قوية ، فإننا الآن في دور ثورة صناعية وإنتاجية قوية ويجب أن ندرس طرق الاختيار والتوزيع في جميع نواحي الحياة المصرية حتى نضمن وضع الفرد في العمل المناسب له ، وبذلك نحقق الكفاية الإنتاجية ، ونوفر سعادة الفرد في عمله.

التوافق الاجتماعي :

لسنا نود أن نتعرض تفصيلاً لأساليب التكيف الاجتماعي ، الصحيح منها والخاطئ ، إنما هدف هذا القسم هو الكشف عن مدى علاقة الذكاء بأسلوب التكيف الاجتماعي الصحيح ، ولعل خير مثال هو ما يسمى في علم النفس الاجتماعي بمشاكل الأطفال الجانحين ، أو جرائم الأحداث .

دلت البحوث المتعددة التي أجريت في مشكلة الجناح ، أو جرائم الأحداث أن الجريمة ما هي إلا نتيجة للعديد من العوامل البيئية والنفسية التي تجعل الحدث – والكبير أحياناً – يتجه إلى نمط السلوك الذي نسميه الجريمة ، فالنظرة العلمية للجريمة يمكن أن تلخص في أن الجريمة استجابة سيكولوجية طبيعية لمختلف الشروط المحيطة بالإنسان . والجريمة هي ظاهرة شعورية ، أو فعل شعوري، ومن حيث هي كذلك فإن سببها يكمن في حالة عقلية خاصة.

وهنا نلاحظ أن تأثير العوامل الجسمية والعوامل البيئية غالباً ما يكون تأثيراً غير مباشر على سلوك الحدث ، أو جناحه ، أما الشروط العقلية فإنها ذات تأثير مباشر على السلوك طالما أن سبب الجريمة ، أو الجناح يكمن في حالة عقلية خاصة ، لذلك أشار أكثر الباحثين في مشاكل الأحداث إلى ضرورة دراستهم من الناحية السيكولوجية. ولسنا نود أن ندخل في تفاصيل الشروط السيكولوجية المؤثرة في جناح الأحداث ، ولكننا نود أن نعالج مظهراً واحداً منها فقط ، ألا وهو مختلف الشروط التي تتعلق بالقدرات العقلية .

الغباء : حاول كثير من علماء النفس إيجاد العلاقة بين نسبة الجناح ونسبة ذكاء الأطفال الجانحين فوجدوا أن عدداً كبيراً من الأطفال الجانحين يتصف باتجاه قوى نحو الضعف العقلي ، أي أن نقص القدرة العقلية العامة يساعد مساعدة كبيرة في جناح الأحداث ، وقد ذهب كل من جورنج *Goring* في إنجلترا وهيلى *Healy* في أمريكا إلى أن النقص في القدرة العقلية هو المسئول الأول عن مشاكل الأحداث ،كما أن هناك تقريراً أمريكياً عن محاكم الأحداث في بعض مقاطعات الولايات المتحدة ذهب إلى أن 80٪ من الأحداث في هذه المحاكم مصابون بالضعف العقلي **بيد أن هذا الحكم فيه شيء كبير من التطرف نظراً لعاملين هامين:**

1) إن مقاييس الذكاء التي اتبعت في استخلاص هذه النتائج لم يكن لها من الثبوت والصدق ما يجعلها تقطع بوجود هذه العلاقة ، ومن المعتقد الآن أن الاختبارات الحديثة تقلل النسبة السابقة إلى حد كبير.

2) إن اختبار الذكاء لا يصل إلى هدفه المنشود إلا إذا طبق تحت شروط تتميز بالكثير من الألفة والعطف المتبادل وكان بعيداً عن كل رهبة وخوف.

وقد سبق أن قررنا في حديثنا عن القياس العقلي أن الدقة في تقرير الذكاء تتوقف في جزء منها على الجو الذي يحيط بموقف المفحوص ، فلابد أن يكون الموقف العام المحيط بعملية إجراء الاختبار جو ألفة ومودة ، لا جو رهبة وخوف ولا يتردد أي مختص في القياس العقلي وفى الطعن في صحة إجراء أي تقدير عقلي داخل جدران السجون أو الإصلاحيات ، كما يجب ألا نكتفي باختبار واحد ، بل يجب تطبيق عدد من الاختبارات أو مجموعة منها على الفرد حتى يمكننا أن نصل إلى تقرير دقيق لذكاء الحدث المفحوص.

والواقع أننا إذا توخينا هذين العاملين وجدنا أن نسبة ضعاف العقول في الأطفال الجانحين تقع في حدود 10٪ منهم ، وهذا ما يقرره أغلب الباحثين الذين يوثق بمقاييسهم ومع ذلك فإن هذه النسبة لا يمكن أن تعتبر صغيرة ، إذ أن نسبة ضعاف العقول في المجتمع الخارجي حسب التوزيع التكراري لا يتعدى 3.8٪ أما بين الأحداث فهذه النسبة ترتفع إلى 10٪ ولذلك لا نستطيع أن نهمل هذه الزيادة الظاهرة ، الأمر الذي نستخلص منه أن الضعف العقلي يلعب دوراً هاماً في ارتكاب الأحداث لجرائمهم ، بيد أن الأحداث الجانحين وإن كانوا غير ضعاف العقول إلا أنهم أغبياء ، فإنما يميز الجانح من غيره ليس الضعف العقلي بالمعنى المصطلح عليه ، بل التأخر في النمو العقلي . وهذا التأخر كفيل بأن يعوقه في مختلف نواحي

obeikan.com

نشاطه ، وخاصة في عملية التكيف الاجتماعي، فلاشك أن الشخص الغبي ، كما نلاحظ في حياتنا اليومية ، يسئ التصرف في كثير من المواقف الاجتماعية وكلما تعقد الموقف الخارجي ظهر ضعفه نحو التكيف معه بأسلوب سليم. وهكذا نجد أن أغلب الجانحين أغبياء ولكن هم ليسوا ضعاف العقول ، وقد وجد بيرت أن 80٪ من الجانحين دون المتوسط في الذكاء كما وجد أن 29٪ من هؤلاء تكون نسبتهم في المجتمع حوالي 1٪ ولعل هذه الأمور كلها توضح لنا أن الجريمة ما هي إلا طريقة حمقاء لتحقيق رغبات الإنسان ، وخاصة عند الأحداث الجانحين ، وهكذا غالباً ما نجد مرتكبي الجرائم من الأحداث حمقى وأغبياء لأن الجريمة ما هي إلا سوء توافق مع المجتمع الخارجي الذي يعيش فيه الفرد.

وفى مثل هذه الحالات التي يرجح فيها انخفاض منسوب الذكاء على أنها العامل الأساسي في الجناح يجب أن يعالج الحدث في مرحلة مبكرة جداً قبل أن يقع في أيدي البوليس ، وذلك بأن ننشئ الكثير من الفصول والمدارس لتعليم الأغبياء أو المتخلفين دراسياً حتى نتيح لهم فرصة طيبة للحصول على عمل ومهنة تمنعهم من ارتكاب جرائم ، وفى هذه الحالة يجب أن نتنبه إلى سرعة معالجة أية حالة تظهر منها بوادر سلوك عدواني حتى يعطى الناشئ الصغير ما يستحق من عناية ونستطيع اتخاذ الوسائل التي تحول دون تكوين عادة السلوك الإجرامي ، وبالتالي نحول دون وقوع الجريمة في المستقبل ، هذا في حالة الأغبياء والمتخلفين دراسياً ، أما في حالة الضعف العقلي فإنه يجب أن يعالج هؤلاء على أنهم ضعاف العقول وليسوا جانحين ، ويجب أن يوجهوا نحو المدارس الخاصة بهم – حقيقة إن ضعاف العقول يرتكبون عادة التافه من الجرائم ، وذلك لأن مستواهم العقلي لا يسمح لهم بأكثر من

ذلك، ولكن الخطورة تستكن في تكوين عادة السلوك الإجرامي الذي يؤدى إلى نتائج خطيرة حينما يشبون في المستقبل.

التفوق العقلي: قد يجد الباحث في مشاكل الأحداث أن بعض الجانحين يقع مستواهم العقلي فوق المتوسط ، بيد أن هذه الحالات قليلة إن لم تكن نادرة ، وغالباً ما يكون جناح الحدث هنا ناتجاً عن شعوره بأنه قد وضع في مكان خطأ ، أو في العمل الذي لا يليق به ، أعنى أنه لا يجد المجال الطبيعي المشروع للتعبير عن ما وهب من قدرة عقلية ، فيتجه إلى النواحي غير المشروعة ، إما لمجرد إثبات ذكائه وتفوقه العقلي على محيطه الخاص ، أو لزيادة دخله والحصول على أكثر ما يمكن من المال بأي طريقة غير مناسبة ، وقد ينتهي به الأمر إلى استغلال صاحب العمل والاختلاس منه.

ولا شك أن علاج مثل هذه الحالات سهل ميسور، حيث يمكن وضع مثل هذا الناشئ في المكان الذي تؤهله له قدراته وتحميله مسؤولية عمل معين ، وغالباً ما ينتهي به الأمر إلى الطرق الطبيعية نحو الرقى المستمر، بيد أن الجانح الذكي يحتاج في علاجه إلى كل لباقة وعطف ، وهو من أكثر الحالات التي يرجى شفاؤها ، وإلا فإنه قد يصبح من أكثر المجرمين خطراً إذا ما عولج بالطرق الخاطئة ، أما خير طريق يمكن إتباعه فهو إعطاء الجانح قدراً من الحرية ، بحيث لا نقوده إلى الجريمة إنما لنريه أن الأمانة هي خير طريق يمكن استعماله في الحياة ، وعن طرق إعطائه العمل الذي يتفق مع مؤهلاته يمكننا أن نزيل الاتجاهات العدوانية التي يشعر بها نحو أولئك الذين يعتبرهم أقل منه ذكاء ، ولكنهم منحوا من القوة ما يمكنهم من السيطرة عليه.

وخلاصة القول إن الكشف عن ذكاء الحدث أمر هام ، ولذلك يجب أن تزود محاكم الأحداث ، أو المكاتب الملحقة بها ، بالأخصائيين الفنيين الذين يمكنهم تقدير ذكاء الأحداث ، وتظهر ضرورة ذلك إذا علمنا أن نصف حالات الأحداث التي تعرض أمام المحاكم ، إما أغبياء أو ضعاف العقول ، أي أنهم يحتاجون إلى توجيه معين وإشراف خاص في علاجهم ، وليس المهم هو تقدير نوع الجريمة تقديراً اعتباريا من حيث التفاهة أو الخطورة إنما تقديرها بالنسبة إلى مستوى الشخص ، وبالتالي إذا استطعنا أن نربط بين جناح الحدث وحظه من الذكاء ، أمكننا أن نوجهه نحو العلاج الصحيح فمن العبث إذن أن نقرر ما نتوقع أن يفعله الحدث قبل أن نعرف إلى أي حد يمكننا أن نطمئن إلى قدرته على الفهم والتعاون.

القدرات الخاصة : كنا نناقش حتى الآن القدرة العقلية العامة وعلاقتها بالجناح ، سواء أكان ذلك عن طريق النقص فيها أو الزيادة عن المتوسط ، غير أننا نعرف أنه توجد قدرات عقلية أخرى بجانب هذه القدرة العقلية العامة هي ما تسمى بالقدرات الخاصة ، فقد نجد بعض الأحداث دون المتوسط في ذكائهم ولكنهم يتميزون ببعض القدرات الخاصة ، التي إن لم يتح لها الاستعمال الطيب في المدرسة أو المصنع. فإنها ستدفع الحدث نحو أساليب سلوك غير مشروع للتعبير عنها وممارستها ، فقد تجد مثلاً أن بعض الأحداث يتميزون بقدرة لفظية (قوية) فهو محدث لبق الأسلوب ، سهل التعبير ، وفى هذه الحالة قد يتجه نحو التسول ويتخذ من قوة تعبيره وذلاقة لسانه وسيلة ناجحة لإرضاء الناس والحصول على عطفهم ، وقد يتجه نحو الاختلاس أو ارتكاب أساليب الغدر والخيانة ، وهنا نقابل مشكلة وهى أن مثل هؤلاء الأطفال الأحداث غالباً ما يضللون المدرس أو الأخصائي النفسي بذلاقة لسانهم فيعتقد أنهم أذكى مما هم عليه.

وقد نجد بعض الأحداث يمتازون بقدرة خاصة في المهارة اليدوية وهذه المهارة قد لا تجد مخرجاً لها في الأشغال اليدوية في المدرسة ،فتجعل الناشئ الصغير يتجه نحو استعمال مهارته في النشل أو نزع الأقفال أو سرقة النقود من عربة الباعة المتجولين وما إلى ذلك ، وقد يمتاز البعض الآخر بقوة خاصة في تصوره البصري وهؤلاء غالباً ما يكونوا ضحايا ما يشاهدونه على الشاشة من أفلام أو ما يقرأون من القصص في الكتب والمجلات ، إذ تتجسم فكرة القيام بنفس العمل في أدمغتهم ، وأخيراً لا يجدون مفراً من تحقيقها في العالم الخارجي بإحدى الوسائل ، والحال في القدرات الخاصة ، كالذكاء ، نحاول معرفته إلا لأنها تدل على نمط خاص من أنماط الجريمة عند الأحداث ، بل كشفها سيؤثر تماماً في طرق العلاج المقترحة فباختبارنا لكل حدث يجب أن نكشف عن نواحي القوة فيه ونواحي الضعف فإذا وجدنا أن حدثاً جانحاً يمتاز بموهبة معينة فإن ذلك يدل على وجود اتجاه معين يمكننا أن نستغله في علاجه.

التخلف الدراسي : أما تأثير التحصيل المدرسي على الجناح فأمر يكاد يجمع عليه جميع الباحثين في مشاكل الأحداث ، أي أن الغالبية العظمى من الأحداث المنحرفين يتميزون بأنهم متخلفون دراسياً أكثر من تخلفهم في القدرة العقلية العامة ، وغالباً ما يبدأ الحدث بالهروب من المدرسة ، وهذا هو أول خطوات سلم الجريمة ، وبطبيعة الحال عندما تنتهي سنون التعليم الإلزامي ، أو الابتدائي يترك هؤلاء المدرسة، وهم في حالة تكاد تكون أمية تامة تعوقهم عن كسب عيشهم بطريقة شريفة ، وهكذا يدفعون لاستعمال ذكائهم (شطارتهم) في طرق غير مشروعة للحصول على ما يسد حاجاتهم الأولية ، وهنا تظهر أهمية إنشاء فصول خاصة للمتأخرين دراسياً ،إذ أن أغلبية كبيرة من هؤلاء ستجد الفرص المواتية

لتعلم مهنة من المهن أو توجه – على الأقل – التوجيه الصالح الذي يساعدهم على كسب عيشهم بطريقة شريفة تبعدهم عن أسباب الجريمة.

وآية هذا كله أن جناح الحدث ما هو إلا طريقة خائبة من طرق تكيف الإنسان مع بيئته الخارجية ، والجناح من وجهة نظر عامة يعود إلى كثير من العوامل ، إلا أن الشروط العقلية العامة للفرد تؤثر تأثيراً مباشراً في ارتكابه لجرائمه ، فالغباء قد يدفع الطفل – إن لم تتيسر له طرق التوجيه الصالح – إلى أساليب التكيف الأحمق الذي قد يؤدى به إلى محكمة الأحداث ، كما أن الضعف العقلي يجعل الطفل المصاب به يندفع إلى هذه الجريمة عن طريق انقياده لبعض الأشرار الكبار دون أن يكون مدركاً لطبيعة العمل الذي يأتيه ، وهل هو مشروع أملا.

كذلك الحال في الذكاء ، فإذا لم يجد الطفل المجال الطبيعي لاستعمال ذكائه في المدرسة أو المصنع أو محل العمل ، اتجه التعبير عن هذا النشاط العقلي الزائد بأساليب (الشقاوة) التي قد تسبب عنده نوعاً من أنواع الانحراف في السلوك.

ولذلك ننصح ، ومصر مليئة بمشاكل الأحداث، بضرورة تعميم مكاتب الخدمة الاجتماعية للعناية بشئون الأحداث، وأن تزود هذه المكاتب بالمختصين في القياس العقلي حتى يمكنهم الكشف عن قدرات الأطفال ، العام منها والخاص وتوجيه كل فرد التوجيه التعليمي الصالح ، إذ أن الغرض الأساسي الذي نهدف إليه في كل علاج لمشاكل الأحداث ما هو إلا استئصال أسلوب التفكير السيئ الذي نسميه جناحاً ، حتى لا يتبلور ويصبح عادة سلوكية عند الفرد فيصبح الحدث معتاد الإجرام ، بالتالي يصعب علاجه ، فيخسر المجتمع عضواً عاملاً، ويتحمل مسئولية حماية نفسه منه.